ISSN: (3006-8614)
E-ISSN: (3006-8622)
Journal of Alma'rifa for Humanities
available online at: https://uomosul.edu.iq/womeneducation/almarifa/

The semantic difference between the infinitive and what is pluralized for something else In the Holy Quran

Yassin Muhammad Faisal
University of Mosul / College of Education for Human Sciences

***Corresponding author: E-mail :**
Yassenalfesal1981@uomosul.edu.iq

0000-0003-0786-5202

***Keywords*:**
Difference, semantic, infinitive, plural of takasir, Holy Quran.

ARTICLE INFO

Article history:
Received 26. Nov.2024
Revised 26. Dec.2024
Accepted 29. Dec.2024
Available online 3.Jun.2025

Email:
almarefaa.ecg@uomosul.edu.iq

ABSTRACT

A name can have various meanings, including the infinitive meaning, which refers to the event itself. Scholars generally agree that infinitives cannot be pluralized unless their types differ, they denote a specific number, or they end with a marker for a single occurrence. Through a study of the Qur'an, we identified 53 instances of plurals not used for infinitives, distributed across the sound feminine plural and the broken plural (both paucity and abundance forms), for the reasons mentioned . This study examines the meanings of infinitives and their plural forms, their differences, the Qur'anic purposes for these plurals, and their contexts. It is divided into an introduction and two sections: the first addresses the sound feminine plural, while the second discusses broken plurals, which are more prevalent in the Qur'an. The conclusion summarizes the key findings, followed by a list of sources and references. © 2025AJHPS, College of Education for women, University of Mosul.

Journal of Alma'rifa for Humanities
Journal of Alma'rifa for Humanities

الفرق الدلالي بين المصدر وما جمع لغيره في القرآن الكريم

ياسين محمد فيصل
كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الموصل

الخلاصة:

يكون للاسم أكثر من معنى ومن هذه المعاني المعنى المصدري والذي هو الحدث بنفسه، والمشهور عند العلماء عدم جواز جمع المصدر إلا إذا تعدّدت واختلفت أنواعه أو إذا أريد به العدد أو كان في آخره تاء المرة، وبعد قراءتنا للقرآن الكريم وجدنا ثلاثة وخمسين جمعا لغير المصدر، توزّعت على جمع المؤنّث السّالم وجمع التكسير بنوعيه القلّة والكثرة، وقد جمعت للأسباب المذكورة آنفا، فسعى البحث الى بيان دلالة المصادر ودلالة ما جمع لغيره والفرق بينهما، والمقاصد القرآنية من هذه الجموع وأسبابها، فضلا عن دلالات جديدة ذُكرت في مواضعها وحسب سياق الآيات

القرآنية. وقد استوجب البحث أن يأتي في تمهيد ومبحثين، أمّا التمهيد فتضمن فرشا نظريا عن مسألة جمع المصادر بين الجواز والمنع وأقوال النحاة ومذاهبهم في ذلك، وقد ذكرتُ في المبحث الأول جمع المؤنّث السّالم، وذكرتُ في المبحث الثاني جمع التكسير بنوعيه القلّة والكثرة والذي كان أكثرها ورودا في القران الكريم. وجاءت الخاتمة لتلخّص أبرز ما توصّل اليه البحث من نتائج، وذُيّل البحث بثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: الفرق الدلالي، المصدر، جمع التكسير، القرآن الكريم .

المقدّمة

أحمد الله الذي منّ علينا بأن جعلنا من أهل العربية التي هي لغة القران الكريم ووعاؤه ومستودع الرّسالة الخالدة، وأصلي وأسلّم على الحبيب المصطفى خير من تكلّم بلغة الفصاحة والبلاغة والبيان، وعلى اله الطيبين الطاهرين وصحبه الميامين... وبعد: إنّ مصطلح المصدر قد تناوله علماء اللغة قديما وخاصّة الصّرفيون بالبحث والدراسة،وذلك من خلال الصيغ الصّرفية التي يرد عليها ودلالاتها، ودلالات أبنية المصادر الثلاثية وغير الثلاثية القياسية والسّماعية... وأثناء قراءتي للقران الكريم وبالتحديد في سورة الأحزاب الآية العاشرة، قوله تعالى ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ ﴾ الأحزاب: ١٠ ، وجدتُ المصدر (ظنّ) قد ورد بصيغة الجمع (الظّنون)، ونحن نعلم بأنّه لا يجوز جمع المصدر ولا تثنيته؛ لأنه يدلّ بلفظه على الكثير والقليل، فضلا عن أنه اسم الجنس، فاستوقفني هذا الأمر ولفت انتباهي كثيرا، فرجعت الى أقوال العلماء في هذه المسألة فوجدت بأنّه يجوز جمع المصدر إذا تعدّدت واختلفت أنواعه أو إذا أريد به العدد أو كان في آخره تاء المرة، فجمع المصدر (ظنّ) لأنّ الأنواع متعدّدة والظنون مختلفة من نجاة وهزيمة ونصر وهلاك، وهذا من أبدع تصويرات الحالة التي مرّ بها المسلمون في غزوة الأحزاب العظيمة بعد ذلك قمتُ بجرد للعيّنات فوجدتها ثلاثة وخمسين جمعا لغير المصدر توزّعت على جمع المؤنّث السّالم وجمع التكسير بنوعيه القلّة والكثرة، وقد جُمعت للأسباب المذكورة آنفا، وساعدني في ذلك أيضا معجم اللغة العربية لأحمد مختار عمر عندما ذكر في الصفحة الثانية والعشرين القواعد العامة للمعجم قال:" إذا كان للاسم أكثر من معنى أحدها مصدري، ميزنا الجمع بوضع كلمة (لغير المصدر) بين قوسين هلاليين بعد ذكر الجمع، إقرارا منا بعدم جواز جمع المصدر إلا إذا أريد به الدلالة على العدد، أو تعدد الأنواع" فسعى البحث إلى بيان دلالة المصادر ودلالة ما جمع لغيرها والفرق بينهما، والمقاصد القرآنية من هذه الجموع وأسبابها، فضلا عن دلالات جديدة ذُكرت في مواضعها وحسب سياق الآيات القرآنية.

وقد استوجب البحث أن يأتي في تمهيد ومبحثين، أمّا التمهيد فتضمن فرشا نظريا عن مسألة

جمع المصادر بين الجواز والمنع وأقوال النحاة ومذاهبهم في ذلك، وقد ذكرتُ في المبحث الأول جمع المؤنّث السّالم، وذكرتُ في المبحث الثاني جمع التكسير بنوعيه القلّة والكثرة والذي كان أكثرها ورودا في القران الكريم. وجاءت الخاتمة لتلخّص أبرز ما توصّل إليه البحث من نتائج، وذُيّل البحث بثبت المصادر والمراجع.

التمهيد

جمع المصدر بين الجواز والمنع

اختلف النحاة قديما حول ظاهرة جمع المصادر، وبعد الاطلاع على آراء النحاة في هذه المسألة يمكننا أن نقسمها على ثلاثة أقسام: القسم الأول: جواز الجمع ولكن بشروط، ومنها السّماع، قال سيبويه: "وهم قد يجمعون المصادر فيقولون: أمراضٌ وأشغالٌ وعقولٌ"(سيبويه، 1988، 104/3)، ومن هذه الشروط أيضا خروج المصدر عن دلالة الجنس والحدث ويصبح محض اسم للمعنى، فالظّن والعلم اسمان ومصدران وأنّ الذي جمع على الظنون والعلوم الاسم وليس المصدر(الحموي، د.ت، 695/2)، ويجوز جمع المصادر إذا كان في آخرها تاء، قال الكفوي: " ويجوز جمع المصادر وتثنيتها إذا كان في آخرها تاء التأنيث كالتلاوات والتلاوتين"(الحنفي، د.ت، 817)، وأهم هذه الشّروط والتي ركّز عليها العلماء دلالته على النّوع والعدد قال ابن عقيل في شرحه قول ابن مالك: (وما لتوكيدٍ فوحّد ابدا... وثنّ واجمع غيره وأفردا) : "لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه بل تجب إفراده فتقول: ضربت ضربا وذلك؛ لأنه بمثابة تكرر الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع، وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه، فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت ضربتين وضربات، وأمّا المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه نحو سرت سيرى زيد الحسن والقبيح"(ابن عقيل، 1980، 2/ 174–175)، وقال النّحاة: "فإن كان المصدرُ عددًا كالضَّرْبات أَو نوعًا كالعُلومِ والأعمال جاز ذلك ؛ لِأَنَّها وحداتٌ وأَنواع جُمِعَت فتقول ضَرَبتُ ضربَتَينِ وعلمتُ علْمينِ فيثنَّى لاختلافِ النَّوعيْنِ لِأَنَّ ضَرْبًا يُخالفُ ضَرْبًا في كثرته وقلَّته وعلْمًا يخالف علما في معْلومهِ ومُتَعَلَّقهِ كعِلْمِ الفقهِ وعلْمِ النَّحْوِ كما تَقُولُ عندي تمُورٌ إذا اختَلَفَت الأَنْواع وكذلكَ الظَّنُّ يُجْمعُ على ظُنُونٍ ؛ لاخْتلَافِ أَنْواعه لأَنَّ ظَنًّا يكون خيرًا وظَنًّا يكونُ شَرًّا"(الحموي، د.ت، 2/ 504).

القسم الثاني: منع جمع المصادر، قال الفرّاء: "المصادر لا تُجمع ألا ترى أنك تَقُولُ: قعدت قُعُودًا طويلًا، وضربته ضربًا كثيرًا فلا تُجمع"(الفراء، د.ت، 2/ 263)، وعلّتهم في ذلك أن المصدر جنس والجنس يدل بلفظه على ما دل عليه الجمع أي: يدلّ على القليل والكثير، قال ابن جني: "وَلَا يجوز تَثْنِيَة الْمصدر وَلَا جمعه لِأَنَّهُ اسْم الْجِنْس وَيَقَع بِلَفْظِهِ على الْقَلِيل وَالْكثير فَجرى لذَلِك مجْرى المَاء وَالزَّيْت وَالتُّرَاب"(ابن جني، د.ت، 49)، وقال ابن الشجري: "والمصدر يقع مفردا فى موضع

التثنية وفى موضع الجمع، كقولك: ضربتهما ضربا، وقتلتهم قتلاالأنه اسم جنس، بمنزلة العسل والبرّ والزيت، فلا يصح تثنيته وجمعه، إلا أن يتنوع"(ابن الشجري، 1991، 253/1) وقال ابن يعيش: "المصدر موحَّدٌ لا يُثنَّى، ولا يُجمع؛ لأنّه جنسٌ يدلّ بلفظه على القليل والكثير، فاستُغني عن تثنيته وجمعه، إلّا أن يكثُر الوصفُ بالمصدر، فيصير من حَيِّز الصفات، نحو قوله: شُهُودِي على لَيْلَى عُدُولٌ مَقانِعُ"(ابن يعيش، 2001، 236/1).

القسم الثالث: جواز جمع المصادر دون قيد أو شرط، وهذا ما ذهب اليه أبو جعفر النّحّاس(السيرافي، 1974، 103)، وقد ذكر الدكتور صلاح الدين الزعبلاوي انصراف وتصرّف كثير من العلماء حتى الذين قالوا بالمنع إلى جواز جمع المصادر حتى وإن لم تُسمع عن العرب ولم ترو، وذلك كلّما دعت الحاجة إلى جمعه من تجدد وتوليد الدلالات وتصريفها واحتياجات التعبير الاخرى، وأورد على ذلك أمثلة وشواهد كثيرة وخاصّة جمع مصادر غير الثلاثي، وذكر سبب جوازهم هذا هو العدول بهذه الجموع إلى الاسمية(الزعبلاوي' د.ت، 1/ 129-152).

المبحث الأول

جمع المؤنّث السّالم

جمع المؤنث السالم: هو الذي جمع بألف وتاء زائدتين، مثل: هندات فاضلات، وقد خرج من هذا التعريف: قضاة وهداة ونحوهما لأنّ الألف منقلبة والتاء مربوطة، وخرج أيضا: أبيات وأشتات ونحوهما؛ لأنّ التاء أصلية(الغلاييني، 1993، 21/2)، وجموع المؤنّث السّالم لغير المصدر والتي وجناها في القران الكريم وردت على النحو الاتي:(أمانات، وحُرُما تحَسَرات، سماوات، وشَهَوَات، وصَلَوات)، وسأتناول الجمع (أمانات) أنموذجا بالتحليل لأن له الأسبقية في الترتيب الأبجدي، فضلا عن مجيء بقية أمثلة الجمع بنفس دلالة المصدر وذلك للتعدد والتنوع.

- أمانات جمع أمانة، وأمانة مصدر أمُنَ، وكذلك مصدر أمِنَ،والأمانة عكس الخيانة يقال: أمُن فلان: صان العهد وحافظ عليه ولم يخن، وقيل: الأمانة الوديعة، وقيل هي ما يؤمَن عليه الانسان...(الفراهيدي، د.ت، 389؛ الحمودي، د.ت، 24/1)، أمّا الأمانات التي هي جمع لغير المصدر فقد وردت في القران الكريم في (4) مواضع، وبنفس دلالات المصدر المذكورة آنفا(عبد الباقي، د.ت، 89) وذلك ؛ لأنّ الأمانات متعدّدة ومتنوّعة ومختلفة منها أمانات العهود وودائع الأموال والديون والأقوال والأفعال...الخ، من ذلك قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾ النساء: ٥٨، دلالة الجمع (الأمانات) في الآية يشمل كل أمانة فالخطاب هنا على العموم وان جاء على سبب خاص وهو ارجاع مفتاح الكعبة الى أحد سدنتها يوم فتح مكّة(الزمخشري، د.ت، 1/ 555-556).

المبحث الثاني

جمع التكسير

وهو ما وضع لأكثر من اثنين مع تغيّر بناء مفرده إمّا بالزيادة نحو: سهام جمعُ سَهم، وإمّا بالنقص نحو: رُسُل جمع رسول، وإما باختلاف الحركات نحو: أُسْد جمع أَسَد وجمع التكسير قسمان : جمع قلّة نحو: أبحُر، وجمع كثرة نحو: حُمُر(الغلاييني، 1993، 2/28–35).نبدأ بجمع القلَّة: وهو ما وُضعَ للعددِ من (الثلاثة إلى العشرة) وله أربعة أوزان: الأول: (أَفْعُل) نحو أَذْرُعٍ، والثّاني:(أفعالٌ) نحو أجْداد، والثالث : (أَفعِلَة) نحو أَعْمدَةٍ، والرّابع: (فِعْلَة) نحو فِتية (الغلاييني، 1993، 2/28–35)، وجموع القلّة لغير المصدر والتي وجدناها في القران الكريم وردت على وزنين فقط: الأول: (أَفْعُل) وقد ورد عليه جمعان فقط وهما: (أشهر، وأنفس)، وسأتناول الجمع (أنفس) بالتحليل؛ لأن فيه دلالات تختلف كثيراً عن دلالات المصدر، أما الجمع (أشهر) فلا تختلف دلالته عن دلالة المصدر وذلك للتعدد والتنوع.

أَنْفُس جمع نَفْس: و نَفْس مصدر نفَسَ، والنّفس لها معان كثيرة ذكرها أهل المعاجم، ومن هذه المعاني أنّ النفس هي: الروح يقال: خرجت نفسه، أي: روحه، ويقال بأنّ النفس هي: جملة الشيء وحقيقته، يقال: قتل نفسه، أي: جملته وذاته، وقيل بأنّ النفس تأتي بمعنى العين والحسد، يقال: نفس جاره، أي: أصابه بعين وحسده، وورد معنى اخر للنفس ألا وهو الدّم، يقال سالت نفسه، أي، دمه، وقيل: بأنّ النفس تأتي بمعنى الانسان... الخ من المعاني الكثيرة(الجوهري، 1987، 3/984– 985؛ الأنصاري، 1414هـ، 6/233–235)، وأَنْفُس جمع قلّة لغير المصدر، وقد ورد في القران الكريم في(153) موضعا وبصيغ ودلالات متعدّدة يختلف أغلبها عن الدلالات السّابقة(عبد الباقي، د.ت، 712–714)، والدلالات هي: دلالة البعض من ذلك قوله تعالى ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ البقرة: ٥٤: قوله:{فَاقْتُلُوا أَنفسكُم} أي: فليقتل بعضكم بعضا(عاشور، 1984، 1/503–505)، أمّا الدلالة الأخرى والتي جاءت مطابقة للدلالة المعجمية وذلك للتعدّد والتنوّع ألا وهي: دلالة الروح ومفارقتها للجسد، من ذلك قوله تعالى ﴿ وَلَنَبۡلُوَنَّكُم بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ وَٱلۡجُوعِ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِۗ ﴾ البقرة: ١٥٥، قيل: الابتلاء بالأنفس، أي: بالموت في سبيل الله وذهاب الأحباب من الأولاد والأقارب والأصحاب(السعدي، 2000، 75))، وانتقل جمع القلّة (الأنفس) هنا الى الكثرة لأنّ (أل) فيه للاستغراق(المالكي، 2008، 3/1378–1379)، وقد أفاد الجمع بيان أحد أنواع الابتلاءات التي تصيب المؤمنين الصّابرين، والدلالة الأخرى دلالة القلب والضمير من ذلك قوله تعالى﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا عَرَّضۡتُم بِهِۦ مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوۡ أَكۡنَنتُمۡ فِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ ﴾ البقرة: ٢٣٥، قوله: { أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ}، أي: أضمرتم في صدوركم

خطْبَتَهُنّ(بن كثير، 1999، 639/1)، وورد الجمع بمعنى الجنس من ذلك قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ آل عمران: ١٦٤، قوله:{رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ}، أي: مِنْ جِنْسِهِمْ لِيَتَمَكَّنُوا مِنْ الانتفاع به ومجالسته ومخاطبته...الخ (بن كثير، 1999، 158/2).والدلالة الأخرى دلالة الأخوة، من ذلك قوله تعالى﴿ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا ﴾ النور: ١٢ أي: ظنّوا أنّ اخوانهم بعيدون كلّ البعد عن الشر والفواحش والآثام(الشنقيطي، 1995، 8/4)، أمّا الدلالة الأخيرة لهذا الجمع فهي دلالة الأهل، من ذلك قوله تعالى ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ النور: ٦١، قوله: { فَسَلمُوا على أَنفسكُم} أي: ألقوا السّلام على أهليكم وأولادكم(الطبري، 2001، 225/19).

نستنتج من ذلك بأن القران الكريم أشار الى الاستعمالات المجازية للجمع (أنفس)، وبعد تتبعنا لكلّ المواضع القرآنية التي ورد فيها هذا الجمع نجد بأن هذا الجمع قد أضيف الى ما يدلّ على الكثرة أو قد دخلت عليه (أل) الاستغراق، ومعلوم لدينا أنّه اذا توفّر هذان الشّرطان في جمع القلّة ينتقل من القلّة الى الكثرة(المالكي، 2008، 1378/3–1379). الوزن الثاني الذي وردت عليه جموع القلّة لغير المصدر في القرآن الكريم هو: (أفعال) وقد ورد عليه (19) جمعا، وهذه الجموع كالآتي:(آثار،أبْصار، أحلام، أحمال، أخبار، أذقان، أرباب، أسفار، أشتات، أشرار، أصْوات، ألفاف، ألواح، أنساب، أنكاث، أنهار، أهواء، أوزار)، وسنتناول الجمع (آثار) بالتحليل ؛لأنه ورد بدلالات تختلف قليلاً عن دلالة المصدر، أما باقي الأمثلة فجاءت دلالتها مطابقة لدلالة المصدر؛ وذلك للتعدد والتنوع.

آثار جمع أَثَر، و أَثَر مصدر أثِرَ، والأثر هو : علامة الشيء وبقيته من رسمه الذي يرى أو لا يرى، فأثر السّيف: ضربته، والأثر: الاتباع والاستقفاء يقال: خرجت في أثره أي: اقتفيت اثره واتبعته(الهروي' 2001، 87/15–89؛ القزويني، 1979، 53/1–56)، وآثار جمع لغير المصدر وقد ورد في القرآن الكريم في (11) موضعا وبدلالات لا تختلف كثيرا عن الدلالات السّابقة (عبد الباقي، د.ت، 12)، الدلالة الأولى هي الاقتفاء والتتبع المحمود للأثر الباقي من شرائع ونهج الأنبياء السّابقين، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ﴾ المائدة: ٤٦، أي: بعثنا بعيسى عليه السلام يتبع ويقتفي آثار الأنبياء الذين سبقوه في التوحيد وفي بعض الشّرائع(الأندلسي، 1420هـ، 277/4)، وبالمقابل هناك اقتفاء وتتبع مذموم للآثار الباقية ممّا سبق، من ذلك قوله تعالى﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴾ الصافات:٦٩–٧٠، أي: وجدوا آباءهم وأجدادهم على الشّرك والافكار والمعتقدات الضالّة فسارعوا الى اتباع أثرهم وتقليدهم والاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم(الطبري، 2001، 427/2).

نستنتج من ذلك بأن هذه الدلالة جاءت مطابقة للدلالة المعجمية للمصدر، وذلك للتعدد والتنوّع وكما بيّنا سابقا، وقد أفاد الجمع الحث على تتبع آثار الصّالحين والاقتداء بهم والحذر من تتبع أهل الضلالة والجهل والسّوء.

أمّا الدلالة الثانية فهي هي آثار أقدام السّائرين على الأرض، من ذلك قوله تعالى﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ ﴾ يس: ١٢، قوله: { وَآثَارَهُمْ} أي: خطوات أرجلهم الى المسجد وذلك أن الأنصار أرادوا أن يثبتوا في منازلهم لبعدها عن المسجد(القرطبي، 1964، 15/12)، اذا جاءت هذه الدلالة مطابقة للدلالة المعجمية أيضا وذلك للتعدد والتنوّع، وقد أفاد الجمع الحث على الأعمال الصّالحة والتي منها المشي الى المسجد، والدلالة الثالثة: دلالة البناء الحصين والزروع والقصور... للأقوام السّابقة، وذلك في قوله تعالى﴿كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ غافر: ٢١، فمعنى(الآثار) في الآية هي: الحصون العظيمة، والقصور والزروع...الخ الباقية من علامات ورسم لآثار الأقوام السابقة والتي نراها بأبصارنا ونمرّ بها(الأندلسي، 1420هـ، 248/9)، فالدلالة جاءت مطابقة للدلالة المعجمية وذلك للتعدد والتوع، وقد أفاد الجمع الموعظة والتحذير.

أمّا الدلالة الرّابعة فجاءت من الاستعمالات المجازية للجمع، ألا وهي دلالة النّبات وذلك في قوله تعالى﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ﴾ الروم: ٥٠، ورد في تفسير الزمخشري معنى(آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ) هي: النبات، فرحمة الله الغيث، وأثرها النّبات(الزمخشري، د.ت، 485/3).

أمّا الدلالة الخامسة والتي جاءت من الاستعمالات المجازية أيضا، وهي دلالة العمل الذي يقوم به الانسان من خير أو شر، وذلك في قوله تعالى﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾ ﴾ الكهف: ٦، قيل بأن معنى (آثَارِهِمْ) في الآية هي أعمالهم السّيّئة التي عملوها وكانت سببا لضلالهم واعراضهم وعدم هدايتهم(الفقيه الحنفي، د.ت، 202/15).

أمّا جمع الكثرة : وهو الجمع الذي يبدأ بالثلاثة ولا نهاية له، وله أوزان كثيرة منها قياسية ومنها سماعية...(الغلاييني، 1993، 28/2–64)، وجموع الكثرة لغير المصدر والتي وجدتها في القران الكريم وردت على الأوزان الاتية:

الأول: (فُعُلٌ) وقد ورد عليه جمع واحد فقط وهو:

حُرُم جمع حرام، وحرام مصدر حرُمَ يَحرُم، حُرْمًا وحَرامًا وحُرمَةً، والحرام هو: المنع وهو: ضد الحلال، يقال: حرمه الشيء: منعه ايّاه(القزويني، 1979، 45/3)، وحُرُم جمع لغير المصدر، وقد ورد في القران الكريم في (5) مواضع وبنفس الدلالة المذكورة آنفا، وذلك للتعدد والتنوّع(عبد الباقي،

198)، من ذلك قوله تعالى﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ المائدة: ١، قال ابن عاشور: "الحُرم جمع حرام، والحرام وصف لمن أحرم بحجّ أو عمرة، أي نواهما ووصف أيضاً لمن كان حالاً في الحرم، فقوله: وَأَنْتُمْ حُرُمٌ {وأنتم حرم } يجوز أن يراد به محرمون، فيكون تحريماً للصيد على المحرم : سواء كان في الحرم أم في غيره، ويكون تحريم صيد الحرم لغير المحرم ثابتاً بالسنّة، ويجوز أن يكون المراد به : مُحْرِمُونَ وحالّون في الحرم، ويكون من استعمال اللفظ في معنيين يجمعهما قدر مشترك بينهما وهو الحُرمة،فلا يكون من استعمال المشترك في معنييه، إن قلنا بعدم صحّة استعماله فيهما، أو يكون من استعماله فيهما، على رأي من يصحّح ذلك وهو الصحيح"(بن عاشور، 1984، 79/6).

والموضع الاخر في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ﴾ التوبة: ٥، الأشهر الحرم هي: رجب، وذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، وسميت حُرُماً لأن دماء المشركين حرِّمت فيها(الجوزي، 1994، 236/2). الوزن الثاني: (فِعَلّ) وقد ورد عليه جمع واحد فقط وهو:

عِصَم جمع عِصْمَة، وعِصْمَة مصدر عصَمَ يَعصِم عِصْمةً، والعِصْمةً : هي المنع والحفظ والوقاية، يقال: عصم الله عبده من الموبقات، أي: منعه وحفظه ووقاه، وللعصمة معان أخرى منها: القلادة والحبل والسّبب وكلّها ترجع الى معنى المنع والحفظ (الزبيدي، 2006، 7819/1–7820)، وعصم جمع لغير المصدر، وقد ورد في الكريم في موضع واحد وبنفس الدلالات المذكورة آنفا، وذلك للتعدد والتنوّع، وذلك في قوله تعالى في مسألة النّهي على نكاح النساء الكافرات المشركات قال﴿ وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ ﴾ الممتحنة: ١٠، أي: لا تمسكوا ايها المسلمون بحبال عقود زواج النساء الكافرات المشركات وأسبابهنّ(الطبري، 2001، 583/22).

الوزن الثالث: (فِعالٌ) وقد ورد عليه أربعة جموع، وهي كالاتي:(ثياب، وحِبال، خِلال رهان)، وسأتناول بالتحليل الجمع (ثياب)، لأن له الأسبقية في الترتيب الأبجد يفضلا عن مجيء بقية أمثلة الجمع بنفس دلالة المصدر وذلك للتعدد والتنوع.

ثِياب جمع ثوب، وثوب مصدر ثابَ يَثُوب ثَوْبًا، والثّوب: الرّجوع والعود، يقال: ثاب الرّجل: رجع وعاد بعد ذهابه(الجوهري، 1987، 94/1)، والثّياب: اللباس الذي يغطّي الجسد وهو مأخوذ من المعنى السّابق، لأنّه يلبس ثم يلبس ويثاب اليه(القزويني، 1979، 245/1)، وثياب جمع لغير المصدر وقد وردت في القران الكريم في (8) مواضع وبنفس الدلالة المذكورة آنفا (عبد الباقي، د.ت، 162)، وذلك للتعدد والتنوّع، من ذلك قوله تعالى﴿ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ ﴾ الحج: ١٩، فثياب أهل النّار تفصّل من النّحاس المذاب فتكون أشدّ حرّا(ابن كثير، 1999، 406/5).

الوزن الرابع: (فُعُول) وقد ورد عليه (19) جمعا، وهي كالاتي:(أجور، أمور، بيوت جنوب، حدود، حُلِي، ذنوب، رؤوس، زروع، شهور، صدور، ظنون، ظهور، عروش عقود، لحوم، نجوم، نشوز، نفوس، وجوه)، وسأتناول بالتحليل الجمعين (أجور، ووجوه لأن دلالة الجمع فيهما تختلف قليلا عن دلالة المصدر، أما باقي الأمثلة فلا تختلف دلالاتها عن دلالة المصدر ؛وذلك للتعدد والتنوع.

أُجُور جمع أَجْر، و أَجْر مصدر أَجَرَ يَأجُر، أَجْرًا، والأجر هو الثواب وجزاء العمل يقال: أجَر اللهُ عبدَه: أثابه(الفراهيدي، د.ت، 173/6)، أمّا الأجور التي هي جمع لغير المصدر فقد وردت في القرآن الكريم في (12) موضعا(عبد الباقي، د.ت، 14)، جاءت في (6) مواضع بنفس الدلالة المصدرية السّابقة الذّكر وذلك؛لأنّ الأجور متعدّدة و متنوّعة، من ذلك قوله تعالى﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۖ وَإِنَّمَا تُوَفَّوۡنَ أُجُورَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۖ ﴾ آل عمران: ١٨٥، قيل: أجور المؤمنين ثواب، وأجور الكافرين عقاب(القرطبي، 1964، 302/4).

وجاءت (الأجور) في (6) مواضع بدلالة جديدة مغايرة ألا وهي مهور النساء، من ذلك قوله تعالى﴿ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةٗ ﴾ النساء: ٢٤. (فأجورهنّ) في الآية أي: مهورهنّ(الفقيه الحنفي، د.ت، 1/ 295).

وُجُوه جمع وَجْه: و وَجْه مصدر وجَهَ يَجِه وَجْهًا، والوجه: هو مقابلة الشيء و مُسْتَقْبَلُه وجهته، يقال: وجه فلان، أي: صار مقابل الشيء ووجهته، والوجه: هو العضو من اعضاء جسم الانسان الذي يواجهه من الرّأس وفيه الأنف والفم والعينان(الأنصاري، 1414هـ،13/555–556)، ووجوه جمع لغير المصدر وقد ورد في القرآن الكريم في (39) موضعا وبدلالات لا تختلف كثيرا عن الدلالات السّابقة، وذلك للتعدد والتنوّع(عبد الباقي، د.ت، 744) فالوجوه متعدّدة ومتنوّعة وقد ذكرها القران الكريم بشيء من التفصيل وهي: الوجوه المسفرة والضاحكة والمستبشرة والناضرة والخاشعة والعاملة والنّاصبة والنّاعمة...الخ (القران الكريم، سورة عبس/38–40، والقيامة22–24–25، والمطففين/24، والغاشية/2–4–8)، والدلالة الأولى لهذا الجمع هي دلالة الوجه الذي هو عضو من أعضاء جسم الانسان، من ذلك قوله تعالى﴿ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ ﴾ آل عمران: ١٠٦ أي: يوم القيامة تَبْيَضُّ وجوه المؤمنين بالله ورسوله صلى الله عليه وسلّم وتَسْوَدُّ وجوه الكافرين العاصين المكذّبين ويكون ذلك على الحقيقة(بن عاشور، 1984، 63).

والدّلالة الثانية لهذا الجمع هي دلالة العين أو البصر، وذلك في قوله تعالى﴿ ءَامِنُواْ بِمَا نَزَّلۡنَا مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبۡلِ أَن نَّطۡمِسَ وُجُوهٗا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدۡبَارِهَآ ﴾ النساء: ٤٧، قوله: ﴿نَّطۡمِسَ وُجُوهٗا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدۡبَارِهَآ ﴾، أي: نمحو الأبصار واثارها ونجعلها في أدبارها(الزمخشري، د.ت، 175/3)،

أمّا الدلالة الثالثة هي دلالة العبادة وطاعة الله سبحانه وتعالى وذلك في قوله تعالى ﴿وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ الأعراف: ٢٩، أي: داوموا على عبادته في صلاتكم متذلّلين متضرّعين اليه ولا تحيدوا عنها(الزمخشري، د.ت، 95/2).

نستنتج من ذلك بأن الدلالات الجديدة لهذا الجمع في الاستعمال القرآني دلالة العين ودلالة العبادة.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الشّيّقة في القران الكريم، والبحث في الفرق الدلالي بين المصادر و ما جمع لغيرها، يمكن أن ألخّص أبرز النتائج التي توصل اليها البحث: جواز جمع المصادر مقيد في تحول المصدر إلى الاسمية في الاستعمال اللغوي، وهذا ما شاهدناه واطّلعنا عليه في كتب العلماء قديما وحديثا وفي شواهدهم الكثيرة، وذلك كلّما دعت الحاجة إلى جمعه من تجدد وتوليد الدلالات وتصريفها واحتياجات التعبير الاخرى. وجدنا جمع المصادر توزّع على جمع المؤنّث السّالم وجمع التكسير، وكانت الحصة الأكبر من هذا الجمع جمع التكسير، فجاء مناصفة بين جمع القلّة وجمع الكثرة. وردت الجموع جمع تكسير للقلّة على وزن (أفعال) أكثر من باقي الأوزان، ووردت الجموع جمع تكسير للكثرة على وزن (فعول) أكثر من غيرها. لم نر فرقا دلاليا بين المصدر وما جمع لغيره الا في بعض الجموع، وذلك من قبيل الدلالات المجازية للقرآن الكريم، أو لفوائد وأغراض بلاغية ومقاصد قرآنية كثيرة من تأكيد المعنى و تصويره وتشخيصه وتجسيده، وهذه الدلالات الأخرى للجمع حددها السياق اللغوي للآيات القرآنية وكذلك السّياق الحالي. الاسباب الرئيسية للجمع كانت للمصادر المنتهية بتاء التأنيث، أو للتعدد والتنوّع، وهذا ما أشترطه علماء اللغة في جمع المصادر.

المصادر والمراجع

1. ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات (1991). ***أمالي ابن الشجري***. ط1. (تحقيق: محمود محمد الطناحي). القاهرة: مكتبة الخانجي.
2. ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (1980). ***شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك***. ط20. (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). القاهرة: دار التراث.
3. الازردي، أبوبكر محمد بن الحسن بن دريد (1987). ***جمهرة اللغة***. ط1. (تحقيق: رمزي منير بعلبكي). بيروت: دار العلم للملايين.
4. الاندلسي، ابو حيان (1420هـ). ***البحر المحيط في التفسير***. (تحقيق: صدقي محمد جميل). بيروت: دار الفكر.
5. الأنصاري، ابن منظور (1414هـ). ***لسان العرب***. ط3. بيروت: دار صادر.
6. بن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور (1984). ***التحرير والتنوير***. تونس: الدار التونسية للنشر.
7. بن كثير، ابو الفداء (1999). ***تفسير القرآن العظيم***. ط2. (تحقيق: سامي بن محمد سلامة). دار طيبة للنشر والتوزيع.
8. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (1983). ***التعريفات***. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
9. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. (1983). ***كتاب التعريفات***. ط1. تحقيق: مجموعة من العلماء بيروت: دار الكتب العلمية.
10. الجزائري، جابر بن موسى بن عبد القادر بن جابر أبو بكر (2003). ***أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير***. ط5. السعودية: مكتبة العلوم والحكم.
11. الجوزي، أَبُو عَبْدِ الله شَمْسُ الدَّينَ الزُّرْعِيَّ المعروف بابْنِ قَيِّمِ الجُوزِيَّةِ (1994). زاد المسير في علم التفسير، الكويت: مطبعة الكويت.
12. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (1987). ***الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*** . ط4. (تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار). بيروت: دار العلم للملايين.
13. الحموي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي. (د.ت). ***المصباح المنير في غريب الشرح الكبير***. بيروت: المكتبة العلمية.
14. الحنفي، ابو البقاء (د.ت). ***الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية***. (تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري). بيروت: مؤسسة الرسالة.
15. الراجحي، عبده. (2020). ***التطبيق الصرفي***. بيروت: دار النهضة العربية.

16. الراغب الاصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (1412هـ). ***المفردات في غريب القرآن***. ط1. (تحقيق: صفوان عدنان الداودي). دمشق: دار القلم.

17. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى (2006). تاج العروس. دمشق: دار القلم.

18. الزحيلي، وهبة (1991). ***التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج***. ط١. دمشق: دار الفكر.

19. الزعبلاوي، صلاح الدين (د.ت). ***دراسات في النحو***. موقع اتحاد كتاب العرب.

20. الزمخشري، ابو القاسم (د.ت). ***الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل***. (تحقيق: عبدالرزاق المهدي). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

21. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي (2000). ***تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان***. ط1. (تحقيق: عبدالرحمن بن معلا اللويحق). بيروت: مؤسسة الرسالة.

22. سيبويه، أبو بشر (1988). ***الكتاب***. ط3. (تحقيق: عبدالسلام محمد هارون). القاهرة: مكتبة الخانجي.

23. السيرافي، ابو محمد (1974). ***شرح أبيات سيبويه***. (تحقيق: محمد علي الريح هاشم). القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

24. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). ***همع الهوامع في شرح جمع الجوامع***. (تحقيق: عبدالحميد هنداوي). مصر: المكتبة التوفيقية.

25. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد (1995). ***أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن***. لبنان: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.

26. الطبري، ابو جعفر (2001). ***جامع البيان عن تأويل آي القرآن***. ط1. (تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن). دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

27. عبدالباقي، محمد فؤاد (د.ت). ***المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم***. القاهرة: دار الحديث.

28. علي رضا، محمد رشيد (1990). ***تفسير المنار***. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

29. الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (1993). ***جامع الدروس العربية***. ط28. بيروت: المكتبة العصرية.

30. الفراء، ابو زكريا (د.ت). ***معاني القرآن***. ط1. (تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي). مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

31. الفراهيدي، أبو عبدالرحمن (د.ت). ***كتاب العين***. (تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي). دار ومكتبة الهلال.

32. الفقيه الحنفي، أبوالليث نصر بن محمد (د.ت). ***بحر العلوم***. (تحقيق: محمود مطرجي). بيروت: دار الفكر.

33. القرطبي، شمس الدين (1964). ***الجامع لأحكام القرآن***. ط2. (تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش). القاهرة: دار الكتب المصرية.

34. القزويني، أحمد بن فارس بن زكريا. (1979). ***معجم مقاييس اللغة***. (تحقيق: عبدالسلام محمد هارون). بيروت: دار الفكر.

35. المالكي، أبو محمد بدر الدين المصري المالكي (2008). ***توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك***. ط1. (تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان). دار الفكر العربي.

36. مختار، احمد (2008). ***معجم اللغة العربية المعاصرة***. ط1. عالم الكتب.

37. مصطفى، ابراهيم واخرون (د.ت). ***المعجم الوسيط***. القاهرة: مجمع اللغة العربية.

38. الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني (د.ت). ***اللمع في العربية***. (تحقيق: فائز فارس). الكويت: دار الكتب الثقافية.

39. الموصلي، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي. أبو البقاء. (2001). ***شرح المفصل للزمخشري***. ط1. (قدم له: إميل بديع يعقوب). بيروت: دار الكتب العلمية.

40. نخبة من أساتذة التفسير (2009). ***التفسير الميسر***. ط2. السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

41. النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي. (1415هـ). ***الوجيز في تفسير الكتاب العزيز***. ط1. (تحقيق: صفوان عدنان داوودي). دمشق: دار القلم.

الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري. (2001). ***تهذيب اللغة***. ط1. (تحقيق: محمد عوض مرعب). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

References

1. Ibn al-Shajari, Ḍiyāʾ al-Dīn Abū al-Saʿādāt. (1991). ***Amālī Ibn al-Shajari***. 1st ed. Ed. Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī. Cairo: Maktabat al-Khānajī.
2. Ibn ʿAqīl, ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Raḥmān. (1980). ***Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik***. 20th ed. Ed. Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd. Cairo: Dār al-Turāth.
3. al-Azradī, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Ḥasan ibn Durayd. (1987). ***Jamharat al-Lugha***. 1st ed. Ed. Ramzī Munīr Baʿlabakkī. Beirut: Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn.
4. al-Andalusī, Abū Ḥayyān. (1420 AH). ***al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr***. Ed. Ṣidqī Muḥammad Jamīl. Beirut: Dār al-Fikr.
5. al-Anṣārī, Ibn Manẓūr. (1414 AH). ***Lisān al-ʿArab***. 3rd ed. Beirut: Dār Ṣādir.
6. Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir ibn Muḥammad ibn Muḥammad al-Ṭāhir ibn ʿĀshūr. (1984). ***al-Taḥrīr wa al-Tanwīr***. Tunis: al-Dār al-Tūnisiyya li-l-Nashr.
7. Ibn Kathīr, Abū al-Fidāʾ. (1999). ***Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm***. 2nd ed. Ed. Sāmī ibn Muḥammad Salāmah. Dār Ṭayyibah li-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ.
8. al-Jurjānī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAlī al-Zayn al-Sharīf. (1983). ***al-Taʿrīfāt***. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.
9. al-Jurjānī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAlī al-Zayn al-Sharīf. (1983). ***Kitāb al-Taʿrīfāt***. 1st ed. Ed. Majmūʿat min al-ʿUlamāʾ. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.
10. al-Jazāʾirī, Jābir ibn Mūsā ibn ʿAbd al-Qādir ibn Jābir Abū Bakr. (2003). ***Aysar al-Tafāsīr li-Kalām al-ʿAlī al-Kabīr***. 5th ed. Saudi Arabia: Maktabat al-ʿUlūm wa al-Ḥikam.
11. al-Jawzī, Abū ʿAbd Allāh Shams al-Dīn al-Zurʿī, known as Ibn Qayyim al-Jawziyya. (1994). ***Zād al-Masīr fī ʿIlm al-Tafsīr***. Kuwait: Maṭbaʿat al-Kuwayt.
12. al-Jawharī, Abū Naṣr Ismāʿīl ibn Ḥammād. (1987). ***al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-Lugha wa Ṣiḥāḥ al-ʿArabiyya***. 4th ed. Ed. Aḥmad ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār. Beirut: Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn.
13. al-Ḥamawī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿAlī al-Fayyūmī thumma al-Ḥamawī. (n.d.). ***al-Miṣbāḥ al-Munīr fī Gharīb al-Sharḥ al-Kabīr***. Beirut: al-Maktaba al-ʿIlmiyya.

14. al-Ḥanafī, Abū al-Baqāʾ. (n.d.). ***al-Kulliyāt: Muʿjam fī al-Muṣṭalaḥāt wa al-Furūq al-Lughawiyya***. Ed. ʿAdnān Darwīsh wa Muḥammad al-Miṣrī. Beirut: Muʾassasat al-Risāla.
15. al-Rājiḥī, ʿAbduh. (2020). ***al-Taṭbīq al-Ṣarfī***. Beirut: Dār al-Nahḍa al-ʿArabiyya.
16. al-Rāghib al-Iṣfahānī, Abū al-Qāsim al-Ḥusayn ibn Muḥammad. (1412 AH). ***al-Mufradāt fī Gharīb al-Qurʾān***. 1st ed. Ed. Ṣafwān ʿAdnān al-Dāʾūdī. Damascus: Dār al-Qalam.
17. al-Zabīdī, Muḥammad ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Razzāq al-Murtaḍā. (2006). ***Tāj al-ʿArūs***. Damascus: Dār al-Qalam.
18. al-Zuḥaylī, Wahbah. (1991). ***al-Tafsīr al-Munīr fī al-ʿAqīda wa al-Sharīʿa wa al-Manhaj***. 1st ed. Damascus: Dār al-Fikr.
19. al-Zaʿbalāwī, Ṣalāḥ al-Dīn. (n.d.). ***Dirāsāt fī al-Naḥw***. Mowqiʿ Ittiḥād Kuttāb al-ʿArab.
20. al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim. (n.d.). ***al-Kashshāf ʿan Ḥaqāʾiq al-Tanzīl wa ʿUyūn al-Aqāwīl fī Wujūh al-Taʾwīl***. Ed. ʿAbd al-Razzāq al-Mahdī. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.
21. al-Saʿdī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Nāṣir ibn ʿAbd Allāh al-Saʿdī. (2000). ***Taysīr al-Karīm al-Raḥmān fī Tafsīr Kalām al-Manān***. 1st ed. Ed. ʿAbd al-Raḥmān ibn Maʿallā al-Luwayḥiq. Beirut: Muʾassasat al-Risāla.
22. Sībawayh, Abū Bishr. (1988). ***al-Kitāb. 3rd ed. Ed. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn***. Cairo: Maktabat al-Khānajī.
23. al-Sīrāfī, Abū Muḥammad. (1974). ***Sharḥ Abiyāt Sībawayh***. Ed. Muḥammad ʿAlī al-Rīḥ Hāshim. Cairo: Maktabat al-Kulliyyāt al-Azharīyya – Dār al-Fikr.
24. al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (n.d.). ***Hamaʿ al-Hawāmiʿ fī Sharḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ***. Ed. ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī. Egypt: al-Maktaba al-Tawfīqiyya.
25. al-Shinqīṭī, Muḥammad al-Amīn ibn Muḥammad. (1995). ***Aḍwāʾ al-Bayān fī Īḍāḥ al-Qurʾān bi al-Qurʾān***. Lebanon: Dār al-Fikr.
26. al-Ṭabarī, Abū Jaʿfar. (2001). ***Jāmiʿ al-Bayān ʿan Taʾwīl Āy al-Qurʾān***. 1st ed. Ed. ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin. Dār Hajr.
27. ʿAbd al-Bāqī, Muḥammad Fuʾād. (n.d.). ***al-Muʿjam al-Mufahras li-Alfāẓ al-Qurʾān al-Karīm***. Cairo: Dār al-Ḥadīth.
28. ʿAlī Riḍā, Muḥammad Rashīd. (1990). ***Tafsīr al-Manār***. al-Hayʾa al-Miṣriyya al-ʿĀmma li-l-Kitāb.

29. al-Ghalāyinī, Muṣṭafā ibn Muḥammad Salīm. (1993). ***Jāmiʿ al-Durūs al-ʿArabiyya***. 28th ed. Beirut: al-Maktaba al-ʿAṣriyya.
30. al-Farrāʾ, Abū Zakariyyā. (n.d.). ***Maʿānī al-Qurʾān***. 1st ed. Eds. Aḥmad Yūsuf al-Najjātī, Muḥammad ʿAlī al-Najjār, ʿAbd al-Fattāḥ Ismāʿīl al-Shalabī. Cairo: al-Dār al-Miṣriyya li-l-Taʾlīf wa al-Tarjama.
31. al-Farāhīdī, Abū ʿAbd al-Raḥmān. (n.d.). ***Kitāb al-ʿAyn. Eds***. Mahdī al-Makhzūmī, Ibrāhīm al-Sāmarāʾī. Dār wa Maktabat al-Hilāl.
32. al-Fiqhī al-Ḥanafī, Abū al-Layth Naṣr ibn Muḥammad. (n.d.). ***Baḥr al-ʿUlūm***. Ed. Maḥmūd Maṭrajī. Beirut: Dār al-Fikr.
33. al-Qurṭubī, Shams al-Dīn. (1964). ***al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān***. 2nd ed. Eds. Aḥmad al-Bardūnī, Ibrāhīm Aṭfīsh. Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyya.
34. al-Qazwīnī, Aḥmad ibn Fāris ibn Zakariyyā. (1979). ***Maʿjam Maqāyīs al-Lugha***. Ed. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn. Beirut: Dār al-Fikr.
35. al-Mālikī, Abū Muḥammad Badr al-Dīn al-Miṣrī al-Mālikī. (2008). ***Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bi-Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik***. 1st ed. Ed. ʿAbd al-Raḥmān ʿAlī Sulaymān. Dār al-Fikr al-ʿArabī.
36. Mukhtār, Aḥmad. (2008). ***Muʿjam al-Lugha al-ʿArabiyya al-Muʿāṣira***. 1st ed. ʿĀlam al-Kutub.
37. Muṣṭafā, Ibrāhīm et al. (n.d.). ***al-Muʿjam al-Wasīṭ***. Cairo: Majmaʿ al-Lugha al-ʿArabiyya.
38. al-Mawṣilī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān ibn Jinnī. (n.d.). ***al-Lumaʿ fī al-ʿArabiyya***. Ed. Fāʾiz Fāris. Kuwait: Dār al-Kutub al-Thaqāfiyya.
39. al-Mawṣilī, Yaʿīsh ibn ʿAlī ibn Yāʿīsh ibn Abī al-Sarāyā Muḥammad ibn ʿAlī, Abū al-Baqāʾ. (2001). ***Sharḥ al-Mufaṣṣal li-l-Zamakhsharī***. 1st ed. Introd. by: Imīl Badīʿ Yaʿqūb. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.
40. Nukhbat min Asātidha al-Tafsīr. (2009). ***al-Tafsīr al-Muyassar***. 2nd ed. Saudi Arabia: Mujammaʿ al-Malik Fahd li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf.
41. al-Nīsābūrī, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿAlī al-Wāḥidī. (1415 AH). ***al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz***. 1st ed. Ed. Ṣafwān ʿAdnān al-Dāʾūdī. Damascus: Dār al-Qalam.
42. al-Harawī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn al-Azharī. (2001). ***Tahdhīb al-Lugha***. 1st ed. Ed. Muḥammad ʿAwaḍ Murābiʿ. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.